

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

Oil price developments and their impact on the algerian economy

تاريخ القبول 30/06/2016

بن عمر خالد

جامعة بومرداس

Khal_benamor@yahoo.fr

تاريخ الارسال 10/04/2016

بورزامة جيلالي

جامعة بومرداس

bourzama.djillali@yahoo.fr

الملخص

عرفت السوق البترولية خلال مختلف المراحل الزمنية تطورات متسارعة انعكست تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وبما أن أداء الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات ويعتمد على العوائد البترولية بالدرجة الأولى، حيث تمثل نحو 95 بالمائة من مجموع صادرات البلاد و 60 بالمائة من الإيرادات العامة للميزانية، وعليه فإن أي تغير في أسعار البترول سيكون له اثر على بعض المؤشرات الاقتصادية، الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، وضعية الميزانية العامة للدولة، احتياطي الصرف، صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية السابقة تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سوء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

Abstract

The oil market witnessed during the different time stages accelerated developments with repercussions inflicted on the Algerian economy. Since the performance of the Algerian economy is dependent on the hydrocarbons sector and relies primarily on oil revenues which account for about 95 percent of the country's total exports and 60 percent of the public budget revenues, any change in oil prices will therefore have an impact on some economic indicators, such as the trade balance, GDP, the state budget position, exchange reserves, and the Algerian Revenues Regulation Fund. This study found that the aforementioned economic indicators are significantly related to oil prices whether rising or declining, which means a positive relationship, indicating the presence of a negative impact of oil shocks on the economic stability in Algeria.

المقدمة :

إن اغلب الدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة قامت بتأسيس وبناء اقتصاديات تعتمد على عوائد النفط في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها المختلفة، وعليه أصبحت وضعية الاقتصاد الجزائري قائمة على أسعار النفط في السوق الدولية والتي هي مرتبطة بالعوامل الخارجية، مما يجعله عرضة للصدمات المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك فإن أي تراجع لأسعار النفط تكون له انعكاسات سلبية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات حقيقية.

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

أهداف الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من محاولة معرفة ودراسة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، وقنوات تأثيرها على الاقتصاديات العربية، و محاولة معرفة انعكاسات ذلك على وضعية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الإيرادات النفطية.

مشكلة الدراسة: نظرا لأهمية الموضوع، ومن أجل الوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة، ارتأينا طرح السؤال الآتي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية على الاقتصاد الجزائري ؟

أقسام الدراسة: بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- 1- قنوات تأثيرات سوق البترول العالمية على الاقتصاديات العربية.
- 2- التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1973-2015).
- 3- أثر تراجع أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.
- 4- أثر تراجع أسعار البترول على احتياطات الصرف وصندوق ضبط الموارد الجزائري.
- 5- تطورات المديونية الخارجية الجزائرية في ظل اضطراب أسعار النفط.

1- قنوات تأثيرات سوق البترول العالمية على الاقتصاديات العربية

يلعب قطاع الطاقة دورا في التنمية بالدول العربية، وهذا من خلال تطور استهلاك الطاقة للقطاعات الاقتصادية وفق مصدرها المختلفة، ومن أهم هذه القطاعات نجد القطاع الصناعي ، الذي يقسم عادة إلى جزئين ، الجزء الأول يتكون من الطاقة التي تستخدمها الصناعات غير المتعلقة بالطاقة مثل صناعة الألمونيوم والحديد والصلب، صناعة الكيماوية ، صناعة الأسمدة ، صناعة المطاط الصناعي ، صناعة الجلود الصناعية و النسيج ، صناعة المنظفات و مواد التجميل ، صناعة المستحضرات الطبية ، صناعة الأصباغ و المواد البلاستيكية .

أما الجزء الثاني فهو استهلاك صناعات الطاقة بعض منتجاتها، و هذه تشمل استهلاك قطاع الكهرباء الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية ، أو المشتقات النفطية المستخدمة في عملية التكرير في مصافي البترول ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي و تسبيبه، و بالتالي تطوير قطاع التكرير و البتر وكيماويات، وبالإضافة إلى استخدام الطاقة في قطاع المواصلات و التي تستهلكها في المواصلات الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى القطاع المنزلي والتجاري و الصناعي الذي يشتمل على الطاقة المستهلكة خارج قطاع الصناعي و المواصلات، فضلا على ما سبق استخدام

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2015 إلى مجموعة من الطفرات النفطية أهمها حسب السنوات التالية 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014.

أ- الطفرة النفطية لسنة 1973: اجتمع ممثلو ستة دول أعضاء الأوبك في الكويت، وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل بسبب اندلاع حرب أكتوبر 1973، بهدف الضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة و هولندا)، و هذا من خلال تخفيض الإنتاج بنسبة 5 بالمائة شهريا بداية من ديسمبر 1973، مما ساهم في نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، مما ساهم في دخول العالم في أزمة طاقوية حادة أثرت على اغلب الدول المتقدمة و لم يكن هذا العامل الرئيسي لتراجع الأسعار و إنما كانت هناك عوامل أخرى يمكن سردها في مايلي :

- انخفاض قيمة الدولار: حيث شهد الدولار الأمريكي انخفاض سنة 1973 ب 8 بالمائة بسبب تخلي الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى الذهب.

- المنافسة العالمية على الطاقة: إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط والذي يسمح لها برفع النمو الاقتصادي و الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة

- تضاعف قوة الأوبك وامتلاكها القدرة للتأثير على المعروض النفطي.

ب- الأزمة النفطية الثانية سنة 1979: عادت وارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ سنة 1979، حيث ارتفعت الأسعار من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصل الارتفاع ليصل إلى 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) وجاء هذا الارتفاع بالنظر إلى انخفاض الإنتاج الإيراني نتيجة ظروف الحرب وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

ت- الأزمة النفطية لسنة 1986: يعتبر تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و عدم التزام دول منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كانت من بين العوامل التي ساهمت في تخفيض أسعار النفط عند مستوى 30.1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985، وفي الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة ليصل سعر البرميل إلى 13 دولار.

و عليه يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 إلى المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك، وانخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة كالفحم مثلا .

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

وعلى أثر الأزمة عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر ليبلغ 21 دولار ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج الكويتية والعراقية.

إذن مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي ، استقر سعر البترول عن مستوى 13 دولار للبرميل خلال عام 1991 وارتفاع إلى 40 دولار للبرميل نتيجة حرب الخليج الثانية العراق و الكويت ، و لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا بسبب إطلاق منظمة أوبك الحرية لحصص الإنتاج و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي ، مما اثر على السوق النفطي و اعاده عند مستوى يقدر ب 17 دولار للبرميل عام 1995 ، و جاءت التطورات التي شهدتها السوق النفطية في عام 1996 على عكس توقعات المهتمين في الصناعة النفطية ، فقد بلغ مستوى الأسعار لسلة خامات أوبك مستوى 20.29 دولار للبرميل بزيادة تقدر 3.43 دولارات عن عام 1995 و قد ترتب عن ذلك زيادة كبيرة في قيمة صادرات النفطية لأعضاء الأوبك نحو 30.3 مليار دولار .

ث- الأزمة النفطية لسنة 1998

في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية عرفت بأزمة دول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على حجم الإنتاج فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي مما ساهم في زيادة الاختلال في السوق النفطية فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار في أواخر نفس السنة.

وانطلاقا من ذلك حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، ولكن الذي حدث بعد ذلك أن السوق العالمية للبترول سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة و بصفة خاصة إيران وفنزويلا، و انعكس ذلك في حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي .

ج- تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2003.

بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1998، بدأت أسعار البترول تعرف ارتفاعات محسوسة حيث قاربت سعر 28.8 دولار سنة 2000، و يعود هذا الارتفاع الحاد للأسعار العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته اقتصاديات دول جنوب و شرق آسيا مرة أخرى ، و التزام دول الأوبك بخفض إنتاجها من البترول ، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها .

تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

لكن الأسعار عاودت بانخفاض خلال سنة 2001، بسبب أحداث الحادي عشر سبتمبر بمقدار 4.5 دولار للبرميل لتصل إلى مستوى 24.8 دولار للبرميل، حيث كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثير سلبي على أسعار النفط الخام و المنتجات النفطية نتيجة تدهور معدل النمو الاقتصادي و ما نتج عنه من انخفاض حاد في الطلب على النفط، إلا أنها أخذت اتجاهها تصاعديا بعد سنة 2002 وحتى نهاية الربع الأول من سنة 2003 حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعات متواصلة و غير مسبوقه و كان ذلك بعد العدوان على العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فسجلت سلة الأوبك 28.1 دولار للبرميل سنة 2003.

ح- تطور الأسعار النفطية بين 2004-2008.

عرفت سنة 2004 بعض العوامل التي ساهمت في ارتفاع المتواصل لأسعار النفط، حيث إن دول أوبك كانت تنتج 30 مليون برميل يوميا من النفط، مع ذلك لم تكن قادرة على الاستجابة للطلب العالمي الذي كان في ارتفاع موازاة مع ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية كالصين والبرازيل، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار في هذه الفترة، وزيادة نشاط المضاربة في البورصات النفطية.

وانطلاقا من ذلك ارتفعت اسعار سلة خامات اوبك من 28.2 دولار للبرميل عام 2003 الى 29.73 دولار للبرميل عام 2006.

الأسعار برميل البرنت مستوى 29.73 دولار، وخلال سنة 2007 واصل سعر البترول ارتفاعاته ليصل سعر البرنت مستوى 69.1 دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الارتفاع خلال سنة 2008 وهذا عندما تخطى سعر برميل النفط مستوى 100 دولار.

و وصلت أسعار النفط ارتفاعاتها حيث سجلت في جويلية 2008 إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية و خاصة بالنسبة للدول النامية التي تربط عماتها بالدولار الأمريكي، و لكن ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا بمجرد اندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، و بذلك تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات العالمية و انعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار من سعر البرميل الذي بلغ 80 دولار للبرميل في بداية أكتوبر 2008، وواصل الانخفاض وسجل بعد اقل من شهر في نهاية أكتوبر 2008 قيمة 61 دولار للبرميل و في 05 ديسمبر 2008 بلغ 40.2 دولار رغم جهود الأوبك لتخفيض الإنتاج .

و بالتالي فان أسعار النفط تأثرت سلبا بالأزمة الاقتصادية العالمية، فرغم تفاؤل دول الأوبك بارتفاع الأسعار من جديد بعد اتفاقها مع روسيا على تخفيض الإنتاج بحوالي 2.4 مليون يوميا ابتداء من جانفي 2009 في اجتماعها الطارئ المنعقد في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر 2008 رغم ذلك بعد يوم واحد فقط من ذلك الإعلان انخفضت الأسعار أكثر إلى مستوى 38 دولار للبرميل.

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

خ- تطور الأسعار النفطية بين 2010-2015.

بين عامي 2010 و 2014 زاد الطلب على النفط حول العالم بينما كانت الكثير من الدول تتعافى من الأزمة المالية العالمية 2008، وكان الإنتاج العالمي للنفط يصارع لتلبية الحاجيات على الطلب، لكن الكثير من حقول النفط كانت تقريبا متوقفة عن الإنتاج بسبب الصراعات في بلدان مثل ليبيا و العراق مما قلل المعروض من النفط و جعل بعض الدول تلجا لاحتياطياتها مما ساهم في استرجاع الأسعار عافيتها بداية من سنة 2010 واستمرت في الصعود إلى غاية 2013، حيث ارتفعت من مستوى 77.4 دولار سنة 2010 إلى غاية 105.9 دولار في سنة 2013، هذه الأسعار المرتفعة للنفط حفزت الولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف عمليات إنتاج النفط الصخري في مناطق مثل تكساس مما ساهم بمضاعفة إنتاج النفط، و بحلول منتصف 2014 بدا الطلب العالمي على النفط بالتباطؤ كانت أوروبا لا تزال تعاني من أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وبروز الانكماش الاقتصادي للصين باعتبارها سوق استهلاكية ضخمة للنفط، و تراجع الاقتصاد الياباني، بالمقابل واصلت الولايات المتحدة المزيد من إنتاج النفط والغاز الصخري مما ولدت تخمة في أسواق النفط العالمية، مما سمح ذلك بارتفاع حجم الخزين الاستراتيجي الأمريكي من النفط الخام، كما أن العراق و ليبيا عادا إلى سوق الإنتاج مما سمح بارتفاع المعروض النفطي.

و انطلاقا مما سبق توقع الكثيرون أن تقوم المملكة السعودية و غيرها من الدول المنتجة للنفط في الأوبك بخفض إنتاجها لرفع السعر كما سبق و أن فعلت في الماضي لكن المفاجأة أن هذا لم يحدث في السعودية فقررت زيادة الإنتاج للمحافظة على حصتها في السوق أملة أن يساهم تراجع سعر النفط في سحق منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يحتاجون أن يبقى سعر النفط مرتفعا لتحقيق الربح، دون أن تغفل الدور الجيوسياسي الذي تحاول السعودية ان تلعبه من خلال رفع الإنتاج لكي تبقى الأسعار منخفضة، وهو محاولة التأثير على إيران و روسيا اقتصاديا لتحقيق مكاسب في منطقة الشرق الأوسط و تحديدا ارضي السورية.

و عليه منذ اتخاذ السعودية قرار رفع المعروض النفطي في أواخر 2014، ظلت أسعار النفط في التراجع لتصل إلى اقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين 59.5 و 107.9 دولار خلال أشهر السنة، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام 2014 منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبته 9 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2013 .

و عليه يراجع هذا التراجع إجمالا بسبب أن المعروض من النفط ظل قويا في الوقت الذي أصبح فيه الطلب اضعف من المتوقع.

و عليه يمكن توضيح تطور أسعار البترول من خلال الجدول التالي :

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

الجدول رقم -1- تطور أسعار البترول خلال الفترة (2007-2014).

الخدمات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سلة أوك منها :	69.1	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2
خليط صحاري الجزائر	74.7	98.9	62.4	80.4	112.9	111.5	109.4	99.6
العربي الخفيف	68.8	95.2	61.4	77.8	107.8	110.3	106.6	97.1
مريان الإماراتي	72.9	99.0	63.8	79.9	109.8	111.8	108.3	99.3
خام الكويت	66.4	91.2	60.7	76.3	105.6	109.0	105.1	95.2
السدرة الليبي	71.4	96.7	61.5	79.1	111.9	111.9	108.6	98.4
البحري القطري	69.3	94.9	62.4	78.2	106.5	109.3	105.4	96.3
البصرة العراقي	66.4	92.1	60.5	76.8	106.2	108.0	103.7	94.4
خدمات أخرى								
دبي	68.45	93.8	61.8	78.1	106.2	109.1	105.5	96.6
برنت	72.6	97.4	61.7	79.6	111.3	111.6	108.7	99.0
خام غرب تكساس	72.3	100.0	61.9	79.4	106.2	108.0	97.9	93.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوك - تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الريعين، 2014، ص 84.

السنوات	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية	رصيد الميزان التجاري	أسعار البترول
2000	21718	9174	12544	28.60
2001	19177	9941	9236	24.90
2002	18832	12007	6825	25.30
2003	24646	13534	11112	28.99
2004	32086	18309	13777	38.63
2005	46323	20357	25875	54.33
2006	54741	21456	33285	65.4
2007	60529	27631	32898	74.4
2008	79193	39479	39714	99.06
2009	45650	39479	6171	61.60
2010	57249	40473	16776	79.91
2011	73569	47247	26322	112.87
2012	72632	50376	22256	110.74
2013	65520	55028	10492	109.40
2014	62886	58580	4306	99.17
2015	37787	51501	-13714	52
*2016	25580	42780	-17200	30

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، على الموقع www.andi.dz

*بيانات محافظ بنك الجزائر خلال تقديم حصيلة سنة 2016 أمام المجلس الشعبي الوطني ليوم 2017/01/29.

لقد عرفت الصادرات الإجمالية تزايدا مستمر و هذا من خلال ارتفاع المستمر للصادرات النفطية التي عرفت انتعاش خلال نفس الفترة، والتي هي مرتبطة بدورها بالزيادة المتواصلة في أسعار النفط خلال الفترة (2000-2014)، حيث ازدادت

تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

حصيلة الصادرات الإجمالية من 2106 مليون دولار سنة 2000 إلى قيمة 73569 مليون دولار سنة 2012 و هذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالزيادة المستمرة بأسعار البترول التي انتقلت من 28.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.6 دولار سنة 2008، و عرف هذا الارتفاع رقم قياسي بلغت 112.87 دولار سنة 2011، إلا انه و في السنوات الأخيرة شهدت الصادرات النفطية تراجعاً مستمر حيث في سنة 2012 انخفضت إلى 70570 مليون دولار و في سنة 2013 بلغت 63506 مليون دولار أما في سنة 2014 انخفضت إلى 58427 مليون دولار وهذا التراجع هو انعكاس لتدهور أسعار النفط خلال نفس الفترة، حيث سجل سعر النفط في سنة 2012 قيمة 110.74 دولار ليتهاوى أكثر سنة 2014 ليصل إلى 99.17 دولار للبرميل، و تراجع الصادرات بقيمة كبيرة سنة 2015، 2016 حيث قدرت 37787 مليون دولار ، 255580 مليون دولار على التوالي وذلك بسبب تراجع أسعار البترول التي وصلت 52 دولار للبرميل و بناء على ذلك يتضح أن الصادرات الجزائرية تعتمد بصفة كلية بأسعار النفط، وذلك لان التغير في قيمتها متعلق بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق النفطية.

أما حصيلة الواردات خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً متزامناً مع الارتفاع الكبير لأسعار البترول التي عرفت أرقاما قياسية، و عليه نجد أن حصيلة الواردات في السنوات الأخيرة لم تتأثر بهبوط أسعار النفط.

أما فيما يخص رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014) فقد عرف ارتفاع حيث انتقل الرصيد من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 26322 مليون دولار سنة 2011 و هذا التطور في رصيد الميزان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار البترول حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول التي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى ما قيمته 112.87 دولار للبرميل سنة 2011، لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2012 قيمة 22256 مليون دولار بسبب تراجع أسعار البترول إلى مستوى 110.74 دولار للبرميل ليواصل الانخفاض و يصل سنة 2014 قيمة 99.17 دولار مما سبب في تراجع رصيد الميزان التجاري إلى قيمة 2907 مليون دولار ، و ازدادت الوضعية صعوبة خلال سنة 2015 بسبب تراجع أسعار البترول إلى مستوى 52 دولار للبرميل مما أدى إلى ظهور العجز في الميزان التجاري منذ 15 سنة و الذي قدر بقيمة (-13714) مليون دولار

و بلغ العجز في الميزان التجاري - 17.2 مليار دولار خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى لعام 2016 أين تراجع قيمة الصادرات إلى 25.58 مليار دولار خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى لسنة 2016 وانخفضت فاتورة الواردات لتستقر عند 42.78 مليار دولار، و قدرت قيمة صادرات المحروقات والتي تمثل 93.97 بالمائة من إجمالي الصادرات حوالي 24.03 مليار دولار أما عن الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.54 مليار دولار.

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

2-3 اثر أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من (2000-2014).

الجدول الموالي يبين تطور أسعار البترول و تأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000-2014.

الجدول رقم 3- تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014). الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام	54.7	54.7	56.8	67.9	85.3	103.1	117.0	134
سعر البترول	27.6	23.12	24.36	28.10	38.63	54.33	65.4	74.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام	171.0	137.2	161.2	200.2	209.0	209.7	213.6	/
سعر البترول (بـ دولار) للبرميل	99.6	62.6	79.91	112.87	110.74	109.4	99.4	/

المصدر: إحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات ONS، على الموقع WWW.ONS.DZ

ج

المحلي في الجزائر خلال السنوات (2000-2015) حيث قدرت قيمة الناتج المحلي الخام 54.7 مليار دولار عام 2000، لما كانت أسعار البترول تقدر بـ 27.6 دولار للبرميل، و عرفت قيمة الناتج المحلي تطورات سنة بعد أخرى بداية من سنة 2000، حيث ارتفع إلى قيمة 171.0 مليار دولار في سنة 2008، و تزامنت هذه التطورات في قيمة الناتج المحلي تزايد في قيمة أسعار البترول التي ارتفعت إلى قيمة 99.6 دولار للبرميل، و انخفضت قيمة الناتج المحلي في سنة 2009 ووصلت إلى قيمة 137.2 مليار دولار، و هذا نتيجة تراجع أسعار النفط في سنة 2009 التي بلغت 62.6 دولار للبرميل، إلا أن قيمة الناتج المحلي عاودت الارتفاع فوصلت قيمة 213.6 مليار دولار مع ارتفاع سعر البترول إلى قيمة 99.4 دولار للبرميل، و انطلاقا من ذلك يتضح مدى الارتباط الموجود بين ارتفاع سعر البترول و تأثيره على قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

3-3 اثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2014).

تتميز الإيرادات العامة للميزانية العامة بصفة عامة، في كون أن قسم كبير من هذه الإيرادات الجبائية تكون مصدرها الجبائية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، و عليه يمكن أن نوضح العلاقة التي تربط بين أسعار البترول ووضعية الميزانية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4- تطور وضعية الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2015) الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات	التفقات	رصيد الميزانية العامة للدولة
2000	1138.9	1199.9	61.0-
2001	1400.9	1471.7	70.9-
2002	1570.3	1540.9	29.4

من خلال الجدول يتضح أن اغلب السنوات إن لم نقل الكل سجلت وضعية عجز في الميزانية العامة للدولة، وهو ما يبين سياسة الإنفاق الواسعة المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية خلال الخمس عشر السنة الأخير (2000-2015)، حيث سجلت الميزانية العامة للدولة عجز يقدر ب 61 مليار دينار خلال سنة 2000، و هذا نتيجة تحصيل إيرادات عامة تقدر ب 1138.9 مليار دينار، و إنفاق حكومي يقدر ب 1199.9 مليار دينار، و استمر العجز في الميزانية متواصل من سنة إلى أخرى إلى أن سجل في سنة 2007 مستوى عجز يقدر ب 1243 مليار دينار، إلا انه خلال سنة 2011 سجل العجز مستويات قياسية حيث قدرت قيمته 2611.17 مليار دينار، و اخذ هذا العجز يتضاعف أكثر فأكثر ومستمر بوتيرة مرتفعة إلى أن بلغ مستوى 3801.44 دينار سنة 2015، و يرجع تضاعف العجز في الميزانية خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى تراجع إيرادات الدولة و تضاعف النفقات العمومية، فمن جهة يتضح أن غالبية إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي في غالبتها من الجباية البترولية، حيث أن الانخفاض في أسعار البترول يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية و بالتالي تراجع إيرادات الميزانية و من جهة أخرى هناك نفقات ضخمة تبنتها الحكومة في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي و البرامج التنموية خلال الخمس عشر السنة الأخيرة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة الحكومية.

4- اثر تراجع أسعار البترول على احتياطات الصرف و صندوق ضبط الموارد الجزائري.

4-1 اثر تراجع أسعار النفط على احتياطات الصرف في الجزائر:

في السنوات الماضية، لاسيما بعد 2006، كانت احتياطات الصرف الجزائرية تنمو بوتيرة عالية تصل أحيانا إلى 20 مليار دولار في السنة، حيث بلغت 77.8 مليار

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

دولار في ديسمبر 2006 ثم 110.2 مليار دولار في نهاية 2007 ثم 143.1 مليار دولار بنهاية 2008 ثم 147.2 مليار دولار بنهاية 2009 ثم 162.2 مليار دولار بنهاية 2010 ثم 182.2 مليار دولار بنهاية 2011 ثم 190.6 مليار دولار بنهاية 2012 قبل أن تصل إلى 194 مليار دولار نهاية 2013، لكن ارتفاع مستوى الواردات وتهاوي أسعار النفط أديا إلى انحسار قيمة التحويلات التي تغذي احتياطات الصرف للبلاد.

وكان النفط قد شهد، صيف 2014 منعرجا جديدا لأسعاره تميز بانخفاض حاد ومنتابح بلغ بها مستويات الـ30 دولارا للبرميل في 2016 بعدما كانت الأسعار تتراوح بين 101.45 و 115.79 دولارا للبرميل خلال 2013.

و بناء على ذلك بلغت احتياطات الصرف في نهاية 2013 حوالي 194.012 مليار دولار و هو المستوى الأعلى الذي بلغته في تاريخها، لكن مع بداية الأزمة النفطية منتصف سنة 2014، و تراجع أسعار برميل النفط تدريجيا من هذا التاريخ انخفضت معها مستويات احتياطات الصرف الجزائرية من العملة الصعبة، حيث فقدت أكثر من 15 مليار دولار في ظرف سنة من نهاية 2013 إلى نهاية 2014، حيث تراجعت من قيمة 194.2 مليار دولار إلى 193.26 مليار دولار في نهاية جوان 2014، ثم 185.27 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2014 و 178.94 مليار دولار في نهاية 2014، و تواصل نزيف الاحتياطات في الجزائر، حيث نزلت أكثر في 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط على مستوى الأسواق، حيث وصل إلى مستوى 159.03 مليار دولار في جوان من نفس السنة، و استمرت في النزول خلال السداسي الثاني من سنة 2015، فوصلت إلى 144.13 مليار دولار بنهاية سنة 2015.

و تقام انهيار احتياطات الصرف الجزائرية من العملة الصعبة أكثر خلال سنة 2016 رغم التدابير التي أقرتها السلطات لتخفيف فاتورة الواردات في ظل تهاوي مدا خيل البلاد من العملة الصعبة، لكن ذلك لم يفلح في كبح الخسائر، بدليل أن الاحتياطات نزلت في عام واحد فقط، أي من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2016 من 144.13 مليار دولار إلى 114.1 مليار دولار وهو ما يعني أن الجزائر خسرت 30 مليار دولار في 12 شهرا .

و عليه خلال الأعوام الثلاث الأخير كانت 2016 الأكثر خسارة بالنسبة لاحتياطات الصرف التي فقدت خلال عام واحد فقط 30.13 مليار دولار، بينما فقد الجزائر خلال عام 2014 و 2015 ما مجموعه 50 مليار دولار.

5-2 اثر تراجع أسعار النفط على وضعية صندوق ضبط الإيرادات :

عرف صندوق ضبط الإيرادات خلال هذه المرحلة تقلبات و اضطراب نتيجة التراجع المحسوس في العائدات البترولية بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، و عليه أصبحت وضعيته مقلقة فيما يتعلق بوضعيته و مقدرته على المدى القريب و

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

استمرار يته على المدى المتوسط، فصندوق ضبط الإيرادات تأثر تأثيرا بالغاً من الأزمة البترولية و عليه يمكن توضيح وضعيته من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 5: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2005-2015
الوحدة مليار دينار

المستويات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1- الموارد																
رصيد السنة السابقة	4409	5563,5	5633,75	5381,7	4842,8	4316,4	4280	3215,5	2931	1842,6	712,6	320,8	27,53	171,5	232,1	0
فائض قيمة الجباية البترولية	711,4	1810,6	2062,2	2535,3	2300,3	1318,3	400,5	2288,1	1739	1798	1369	623,5	448,9	26,5	123,8	453,2
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	5120	7374,1	7695,9	7917	7143,1	5634,4	4681	5503,6	4670	3640,6	2091	944,4	476,1	198	356	453,2
2- الاستخدمات																
مصاريف الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0	465,4	314	618,1	247,8	222,7	156	170	184,4	221,1
توفير قيمة الخزينة العمومية	2038	2965,6	2132,47	2283,3	1761,5	791,9	364,3	758,18	532	91,53	0	0	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر								608	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستخدمات	2038	2965,6	2132,4	2283,2	1761,4	791,6	364,2	1223,6	1454	709,64	247,8	222,7	156	170,1	184,5	221,1
رصيد الصندوق في نهاية السنة	3082	4408,5	5563,5	5633,8	5381,7	4842,8	4316	4280,1	3216	2931,05	1843	721,7	320,9	27,97	171,5	232,1

دينار

دينار، و استمر رصيده بالارتفاع بوتيرة مرتفعة من سنة 2010 و إلى غاية سنة 2013 حيث ارتفع من قيمة 4842.8 مليار دينار و إلى غاية 5563.51 مليار دينار، و هذا بالنظر إلى ارتفاع فائض الجباية البترولية من مستوى 453.2 مليار دينار سنة 2000 و إلى غاية 1318 مليار دينار سنة 2010 و ارتفعت أكثر بمقدار 2026.23 مليار دينار خلال سنة 2013، وهذا نتيجة ارتفاع سعر البترول من مستوى 80 دولار للبرميل إلى 109.4 دولار للبرميل سنة 2013، إلا أن هذا المنحنى التصاعدي بدا بالنزول بداية من سنة 2014 و 2015، حيث تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى مستوى 4408.5 مليار دينار، 3082 مليار دينار على التوالي، و عليه سجل فرق ما بين رصيده خلال سنة 2014 و 2015 ب 225.2 مليار دينار، وذلك نتيجة تراجع فائض الجباية البترولية خلال سنة 2014 و 2015، حيث انتقلت إلى مستوى 1810.6 و 711.4 مليار دينار بسبب تراجع أسعار البترول إلى مستوى 52 دولار للبرميل خلال سنة 2015.

و من العوامل التي ساهمت في تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد بالإضافة إلى ما سبق، هو فقدانه خلال الفترة الممتدة من 2010 و إلى غاية 2014 أكثر من

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

9934.72 مليار دينار استعملت كإقتطاع لتغطية العجز في الميزانية العامة و الخزينة العمومية، وذلك نتيجة ارتفاع النفقات خلال العشر السنوات الأخيرة.

5- تطورات المديونية الخارجية الجزائرية في ظل اضطراب أسعار النفط:

يمكن ضبط تقديرات بنك الجزائر لتطور المديونية الخارجية الجزائرية من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6- تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1995-2015). الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2015
قيمة الدين	31,57	33,65	31,22	30,47	28,32	25,26	22,57	22,6	23,35	21,8	16,6	5,68	5,53	4,41	3,69	3,39	3,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ

انخفضت من 31.57 مليار دولار سنة 1995 إلى 3.4 مليار دولار سنة 2013 ، لتعود للارتفاع إلى قيمة 3.7 مليار دولار سنة 2015 ، و تؤكد معطيات الجدول على أن الدين الخارجية للجزائر انخفضت إلى المستوى 16.6 مليار دولار سنة 2005 و 5.53 مليار دولار في آخر سنة 2010 ثم إلى 3.4 مليار دولار سنة 2013 مسجلة بذلك انخفاضا إجماليا قدره 86 بالمائة من 2000 إلى غاية 2013.

الخاتمة :

إن حدوث أي صدمة أو تأزم في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر مثل: الناتج المحلي، الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة ، و ضعية صندوق ضبط الإيرادات ، المديونية الخارجية ، فالمؤشرات الاقتصادية تتأثر بشكل كبير بتطورات أسعار البترول سوء بالارتفاع أو بالانخفاض، و عليه فإن استقرار الاقتصاد الوطني متوقف على استقرار أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية.

نتائج الدراسة : من خلال ما سبق توصلت نتائج الدراسة إلى مايلي :

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- إن عامل الطلب و العرض لم يصبح المحدد الرئيسي لسعر النفط، بل صارت تؤثر فيه عوامل حديثة، بالنظر إلى التغيرات العميقة في سوق الطاقة العالمية.
- بإمكان الاقتصاد الجزائري بفضل صندوق ضبط الإيرادات، واحتياطات صرف متميزة أن يواجه انعكاسات تراجع أسعار النفط من خلال تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

- إن احتياجات الصرف ستعرف انخفاضات كبيرة خاصة في ظل تراجع من جهة نسبة المردودية للتوظيفات المالية الجزائرية على شكل سندات الخزينة الأمريكية و الأوروبية و من جهة أخرى التراجع المتفاقم في الميزان التجاري.
- عرفت ملاءة صندوق ضبط الإيرادات منحى تنازليا، واضطراب وتقلبات نتيجة التراجع المحسوس في العائدات البترولية، و عليه تأثر تأثيرا بالغما من الأزمة البترولية.
- إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة 2000-2015 ، أثرت كثيرا في الموازنات العامة في الجزائر ، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة.
- يعتبر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية كحل لتخفيف الوضعية المالية الصعبة الذي تسببت فيها التراجع الكبير في المداخيل البترولية.

قائمة المراجع :

- 1- علي عباس الجليل، اثر الأزمة النفطية 1986 على الاقتصاد الجزائري، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد15، 2014.
- 2- علي لطفي ، الطاقة و التنمية في الدول العربية ، بحوث و دراسات ، المنظمة العربية للدراسات الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2008.
- 3- عبد الفتاح دندي ، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، النفط و التعاون العربي ، العدد 34، 2008، ص 25.
- 4- رمضان الشراح ، صناعة النفط في الكويت و اقعها و مستقبلها ، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2005، ص 298
- 5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –أوبك- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36، 2009.
- 6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –أوبك- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 41، 2014.
- 7- إحصائيات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، على الموقع www.andi.dz
- 8- إحصائيات متحصل عليها من وزارة المالية ، المديرية العامة للتقدير و السياسات DGPP
- 9- تقرير صندوق النقد العربي ، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الاقتصاديات العربية ، المحور العاشر ، 2012،
- 10- ورقة بعنوان " واقع دور النفط و الغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية " ، صادرة عن الإدارة الاقتصادية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مقدمة للملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط و الغاز، الكويت، 27-31 مارس 2010.
- 11- جريدة الخبر ليوم 2016/01/30 ، العدد 5354 ، مقال بعنوان احتياطي الصرف يتبخر ، و الجزائر تخسر 30 مليار دولار في 12 شهر.

تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري -----

- 12- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع WWW.ONS.DZ
- 13- ministère de finance ,évolution des recouvrements affectés au budget .de l'état (DGI ,DOUANE ET DOMAINE), MF/DGI/DOF/STAT
- 14- بيانات محافظ بنك الجزائر خلال تقديم حصيدلة سنة 2016 أمام المجلس الشعبي الوطني ليوم 2017/12/31.